استناداً إلى «تردي الخدمات الطبية في البلاد»

نواب: إيقاف العلاج بالخارج «مرفوض» والرعاية الصحية كفلها الدستور

اثار قرر لجنة الشؤون التشريعية بموافقتها على قانون وقف العلاج بالخارج ثورة عارمة من النواب الذين تسابقوا الى رفض هذا القرار خصوصا في ظل االوضاع المتردية ونقص الامكانيات في الصحة واكدوا انهم لن يقبلوا بتمرير هذا القانون خصوصا وان الرعاية الصحية حق مكفول بالدستور لجميع الموطنين

ومن جانبة اوضح مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب سعدون حماد في تصريح للصحافيين عقب اجتماع اللجنة امس في شان اللغط الذي اثير حول الاقتراح بقانون المقدم من بعض النواب في شان وقف العلاج بالخارج ان اللجنة التشريعية والقانونية البرلمانية نظرت في هذا الاقتراح من الناحية القانونية والدستورية حيث اوصت بالموافقة عليه على ان تحيله للجنة المختصة وهي اللجنة الصحية والتي من "المقرر ان توصي برفضه" ومن ثم ترفع تقريرها بالمقترح للمجلس للبت فيه وهو صاحب القرار النهائي.

واضاف حماد ان "اللجنة لا يمكنها وقف العلاج بالخارج وهو مستمر لعدة اسباب ابرزها ان الدستور الكويتي كفل الرعاية الصحية للمواطن الكويتي ومتى ما ارتقينا بالخدمات الصحية وانشانا المدن الطبية المتخصصة بما فيها التخصصات النادرة وفتحنا الفرع للمستشفيات العالمية في الكويت يمكننا حينها التدرج في موضوع وقف العلاج في الخارج".

وكشف حماد عن اولويات اللجنة لدور الانعقاد الحالي وابرزها التامين الصحي لجميع المواطنين وانشاء المدن الطبية وحقوق المريض والمسؤولية الطبية وتعديل قانون المساعدات العامة وقانون حقوق المسنين الكويتيين وتنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية.

وفي شان تعديلات قانون المساعدات العامة اوضح ان القانون الحالي يقضي بايقاف المساعدة عند سفر المواطن للعلاج بالخارج حيث تعتزم اللجنة تعديل القانون بحيث تستمر تلك المساعدة للمواطن اسوة بموظفي الدولة.

وكشف حماد عن إفادة وزارة الصحة للجنة بشان السعة السريرية ومواعيد تسليم المباني الجديدة والتوسعات لمستشفيات الوزارة خلال الفترة من 2015 حتى 2020.

وقال ان مستشفى جابر سيضم 1168 سريرا على ان يسلم في ديسمبر الجاري فيما سيضم المبنى الجديد بمستشفى الاميري 446 سريرا ويسلم في فبراير 2017 في حين ستبلغ السعة السريرية بمبنى الاطفال بمستشفى مبارك 197 سريرا ويسلم في مارس 2017.

واضاف ان المبنى الجديد بمستشفى الامراض السارية سيضم 224 سريرا ويسلم في اغسطس 2017 بينما ستبلغ السعة السريرية بالمبنى الجديد بمركز الكويت للسرطان 754 سريرا ويسلم في سبتمبر 2017 على ان يضم المبنى الجديد بمستشفى القرنية 955 سريرا ويسلم في نوفمبر 2017.

وذكر ان عدد الاسرة في مستشفى الصباح الجديد ستبلغ 771 سريرا وسيسلم في اغسطس 2018 فيما ستبلغ في المبنى الجديد لمستشفى العدان 793 ويسلم مارس 2019 على ان يضم المبنى الجديد بمستشفى ابن سينا 296 سريرا ويسلم في مارس 2020.

ومن جانبة استغرب النائب فارس العتيبي من موافقة اللجنة التشريعية على مقترح تقدم به احد النواب بشان ربط العلاج بالخارج بقانون.

وقال العتيبي في تصريح له بان العلاج بالخارج هو الحل الموجود الذي لا يوجد بديلا له على إثر تردي الخدمات الصحية التي تعيشها الكويت.

وتابع النائب العتيبي ايزاء الواقع الطبي الرديء المستشري في مستشفيات ومراكز الكويت الصحية لا يسع بعض الحالات المرضية الا افادها للعلاج بالخارج نظرا لعدم توفر علاجها المحلي.

وتساءل العتيبي ما هو مصير كل الحالات المرضية المستعصية التي تفتقد لعلاجها داخل الكويت..؟ وكيف لمقدم الاقتراح ان تقدم باقتراحه لجلب الطبيب المعالج من الخارج الى الكويت متسائلا وهل سيقبل الطبيب بترك اعماله والقدوم الى الكويت لعلاج حالة او اربع حالات وماهي فروقات التكلفة ان كان مقدم الاقتراح ينظر لها من الجانب المادي بل المدة الزمنية ان نظرنا لها من جانب انساني .. معتبرا العتيبي بان بنود الاقتراح المقدم لا تمت الى الواقع بصلة

وقال العتيبي في الوقت الذي نتاسف فيه على موافقة اللجنة التشريعية على مقترح كهذا الا اننا نامل رفضه من اللجنة المعنية وهي اللجنة الصحية.

واضاف العتيبي : بدلا من ان نفكر في قوانين تحد وتضيق على المواطنين علينا ان نفكر باقتراحات تصب في صالحهم وتعمل على راحتهم واننا قبل ان نتحدث عن الغاء العلاج بالخارج او ربطه بقانون علينا ان نفكر بكيفية تقديم اقتراحات للارتقاء بالواقع الصحي في الكويت وعلينا ان نتفرغ مع الحكومة معا للوصول الى حلول عملية لأوضاع المستشفيات والمراكز الصحية المزرية .

وختم العتيبي تصريحه قائلا انه سيرفض التصويت على الاقتراح في حال وصل الى قاعة عبدالله السالم لان اقتراح كهذا لا يهدف بالدرجة الاولى الا على تضييق الخناق على المواطنين الذين لا حول لهم ولا قوة .

وعلى صعيد متصل اكد النائب كامل العوضي انه ضد منع المواطنين عن السفر للعلاج بالخارج مشددا على ان هناك مرضى حقيقيين يستحقون السفر للعلاج وإذا كان هناك قصورا من قبل وزارة الصحة وقيامها بإرسال إناس للعلاج بالخارج غير مرضى " ولا يستحقون " لان سفرهم من أجل السياحة، فتلك مصيبة من قبل وزارة الصحة ومسؤوليها " هم من يتحملون".

واضاف العوضي في تصريح صحفي ان العلاج بالخارج يجب ان يستمر وعلى وزير الصحة ووكيل وزارة الصحة والمسؤولين في الوزارة ان يضعوا حلولا لمشكلة المتمارضين

مشيرا إلى ان وزارة الصحة تقوم اليوم باستضافة دكاترة زائرين إلى الكويت لعلاج المرضى إضافة إلى ابتعاث الناس إلى العلاج في الخارج.

وتابع: الدولة مسؤولة عن المريض الذي يستحق ان يسافر اما علاج السياحة فعلى الدولة ان تقوم بإيقافه ونعلم انه يوجد اكثر من ٦٠٪ يسافرون للسياحة عن طريق السفر للعلاج بالخارج

ولكن لا يكون الحل بالمنع المطلق للعلاج بالخارج بل يكون عن طريق الالتزام بضوابط ومعايير وشروط

وأكد العوضي انه وبكل الاسف منتشر في الكويت العديد من الامراض الخطيرة الفتاكة مثل السرطان وامراض القلب والشرايين والتي تصل تكلفة علاجها عشرات الآلاف من الدنانير الكويتية فكيف يتحمل المواطن كل هذه المبالغ علما بان الدستور الكويتي كفل حق العلاج لكل مواطن

وشدد النائب كامل العوضي على انه ضد مشروع "منع العلاج في الخارج"، وعلى المسؤول الذي لا يستطيع ضبط العلاج بالخارج لصالح المريض الذي يستحق أن يتنحى من وزارة الصحة

وأكد على أن السبب وراء مثل هذا المقترح هو قضية " السفر للسياحة " وليس للعلاج.

وقال العوضي إذا كانت الصحة لا تستطيع أن تمنع من سافر سائحا عن طريق العلاج بالخارج فلماذا تمنع المريض الذي يستحق فعليا العلاج بالخارج؟.

ومن جانبة أكد رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والارشاد البرلمانية النائب د. عودة الرويعي رفضه للاقتراح بقانون الذي اقرته اللجنة التشريعية والذي يمنع الكويتيين من حقهم في العلاج بالخارج.

وقال الرويعي في تصريح صحافي "لايمكن باي حال ان نقبل بتشريع يمنع المرضى من تلقي العلاج في الخارج، فالدولة معنية بتوفير الرعاية الصحية للكويتيين في الداخل والخارج.

واشار الرويعي انه اذا كان سبب تقديم هذا الاقتراح نتيجة بعض السلوكيات التي يقوم بها عدد بسيط من مرافقين المرضى فهذا امر لا يستقيم ولا يجب اقرار مثل هذا القانون الذي ياتي بالدرجة الاولى ضد المواطن.

وابدى الرويعي ثقته بعدم اقرار اقتراح قانون منع العلاج في الخارج باللجنة الصحية خاصة في ظل تدني مستوى الخدمات الصحية في الدولة ونقص الكوادر الطبية وعدد الاسره بالمستشفيات.

وفي ختام تصريحه جدد الرويعي رفضه لاقتراح منع ارسال المرضى لتلقي العلاج في الخارج معتبره تدخلا صريحا في اختصاص وزارة الصحة.

ومن جانبة اكد رئيس لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب طلال الجلال رفضه المطلق للاقتراح بقانون الذي ينص على منع ارسال الكويتيين لتلقي العلاج في الخارج معتبره تدخلا صريحا في اختصاصات وزارة الصحة ويمنع المرضى من الحصول على حق اصيل لهم في ظل تدني الخدمات الطبية وندرة التخصصات والكوادر الطبية بالكويت.

وقال الجلال في تصريح له "ان فكرة هذا الاقتراح لا تتناسب على الاطلاق مع الواقع الصحي الذي نعيشه من تدني مستوى الخدمات الصحية بشهادة القاصي والداني".

وشدد الجلال على ان اللجنة الصحية ستصحح الخطا بشان الاقتراح بقانون الذي ياتي ضد مصلحة المواطن جملة وتفصيلا ولن تقر يوما اي موضوع يمس بحقوق المواطنين خاصة المرضى منهم. وتساءل الجلال كيف يتم منع المرضى من تلقي العلاج في الخارج في الحالات المستعصية في ظل تزايد ظاهرة الإخطاء الطبية في العمليات البسيطة؟ وهل المقتدر سيوافق على تلقي العلاج في الداخل في ظل تدني مستوى الخدمات الصحية؟

واشار الجلال الى الواقع الذي تعيشه مستشفى مكي جمعه فعدد كبير من المرضى لايجدون اسرة لهم الامر الذي يتسبب في معاناتهم نتيجة ذلك. فكيف يمكن الموافقة على مثل هذا الاقتراح؟

الهاجري يرفض قرار اللجنة التشريعية منع ابتعاث المواطنين للعلاج بالخارج

وابدى النائب ماضي العابد الهاجري رفضه الشديد لقرار اللجنة التشريعية بالموافقة على اقتراح بقانون يمنع ابتعاث المرضى من المواطنين إلى العلاج بالخارج مشددا على أن ذلك يعد تدخلا في اختصاصات السلطة التنفيذية ممثلة بوزير الصحة في اتخاذ مثل هذه القرارات ما يتنافى مع نص المادة 50 من الدستور التي تقضي بفصل السلطات.

واضاف الهاجري في تصريح صحافي ان هذه الموافقة من شانها حرمان المرضى من المواطنين من الحصول على مكتسباتهم الدستورية وحرماتهم من حق العلاج سيما وان هناك حالات حرجة لا يوجد لها علاج في الكويت، فماذا يكون مصير مثل هذه الحالات.

وقال الهاجري : لماذا لم ينظروا زملاؤنا اعضاء اللجنة التشريعية إلى معاناة أهالينا من المرضى مع نقص الرعاية الصحية الكاملة في البلاد لا سيما في ظل ندرة التخصصات الطبية لمعالجة الحالات الحرجة والتي تستدعي علاجها بالخارج. وجدد الهاجري رفضه لقرار اللجنة التشريعية الذي يحرم العديد من المواطنين الكويتيين من ابسط حقوقهم المشروعة في دولتهم والتي كفلها لهم الدستور آملا الا يمر هذا الاقتراح من اللجنة الصحية وان يراعوا اعضاؤها حاجات وحقوق المرضى الكويتيين سيما اصحاب الحالات الحرجة.

جانب من اجماع لجنة الشؤون الصحية

■ حماد : اللجنة لا يمكنها وقف العلاج بالخارج والدستور كفل الرعاية الصحية للمواطن

■ الجلال: «الصحية» سترفض الاقتراح المقدم بمنع ارسال الكويتيين للعلاج بالخارج

■ العتيبي : ما هو مصير كل الحالات المرضية المستعصية التي تفتقد لعلاجها داخل البلاد ؟

■ نتأسف على موافقة اللجنة التشريعية على مقترح ونأمل رفضه من اللجنة المعنية

فارس العتيبي

عودة الرويعي

كامل العوضي

■ العوضي : العلاج بالخارج يجب أن يستمر وعلى وزير الصحة أن يضع حلاً لمشكلة المتمارضين

■ لا يعقل أن نحرم المريض من العلاج بسبب أناس يدعون المرض من أجل السفر

■ الرويعي : لايمكن بأي حال أن نقبل بتشريع يمنع المرضى من تلقي العلاج في الخارج

■ أثق بعدم إقرار اقتراح القانون خاصة في ظل تدني مستوى الخدمات الصحية

■ الهاجري : قرار «التشريعية» يعد تدخلاً في اختصاصات السلطة التنفيذية ممثلة بوزير الصحة

في ردها على سؤال للنائب الحويلة

وزيرة الشؤون : قيام «البلدي» بتعديل المخطط سبب تأخر إنشاء مبنى جديد لهيئة المعاقين

جاء ذلك في رد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح على سؤال برلماني للنائب د. محمد الحويلة حول قضايا هيئة ذوي الاعاقة عن اسباب تاخر مشروع إنشاء مبنى جديد للهيئة العامة لماذا لم يتم إنشاء اقرع للهيئة العامة للمعاقين في المحافظات؟ ولماذا لم يتم فتح باب التوظيف وشغل الـ 55 وظيفة الشاغرة في الهيئة خاصة أن أعداد موظفي الهيئة لا تكفي للتعامل مع الاعداد الكبيرة للمعاقين؟ وما رؤية وخطة الهيئة نحو تطوير أداء العاملين فيها وتاهيل الكوادر الوطنية وعن وضع برنامج حصر بكافة المعاقين ووضع قاعدة بيانات لهم .

وإفادة بان اسباب تاخر إنشاء مبنى جديد للهيئة العامة لذوي الإعاقة يرجع لقيام المجلس البلدي بتعديل المخطط الخاص بالمشروع نظرا لزيادة المساحة المخصصة للهيئة من « 4000م2 » إلى « 7000م2 » وذلك لتلبية احتياجات الهيئة وتمكينها من اداء المهام الموكلة إليها بموجب قانون إنشائها ، حيث أن زيادة المساحة المخصصة للهيئة كان بناء على طلبها وذلك بعد التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

واشارت بان الهيئة قامت بإنشاء فرع لها بمحافظة الجهراء وجاري العمل على إنشاء فروع اخرى بباقي المحافظات .

أما فيما يتعلق بعدم فتح باب التوظيف وشغل « 55 » وظيفة شاغرة بالهيئة افادة بانة منذ عام 2012 حتى عام 2015 قامت الهيئة بشغل الشواغر الوظيفية لديها حيث قامت بتعيين ما يقارب من « 64 » موظفا من شاغلي الوظائف التنفيذية ويبلغ عدد الشواغر حتى إعداد هذا الكتاب « 41 » وظيفة فقط وجاري إتخاذ الإجراءات اللازمة لشغلها .

أما بخصوص تاهيل الكوادر الوطنية فقد خصصت الهيئة محور كامل لتطوير العمل الإداري والهيكل التنظيمي ضمن محاور الإستراتيجية الشاملة للهيئة وتم بدأ العمل في تنفيذ أهداف هذا المحور من خلال عدة برامج أبرزها دورة الموظف الشامل ودورات لغة الإشارة ودورة للإسعافات الأولية هذا بالإضافة لدورة تدريبية إرشادية لموظفي الهيئة وجمعيات النفع العام عن كيفية التعامل مع حالات الصرع والتوحد .

وفيما يتعلق بوضع برنامج لحصر كافة المعاقين ووضع بيانات لهم افادت بان الهيئة قامت بعدة خطوات تنفيذية لحصر الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع قواعد بيانات لهم فقامت بتشكيل فريق عمل لمدخلي البيانات بعد إنشاء نظام إلكتروني للأرشفة الضوئية وتم الإنتهاء من إدخال حوالي 25000 ملف إلكترونياً بالنظام من أصل 51710 ملف ، وجاري العمل على إدخال باقي الملفات

كما قامت الهيئة بتفعيل مشروع الحصر لكافة ذوي الإعاقة بالدولة ووضع قواعد بيانات لهم وإدراجها ضمن مشاريع خطة التنمية وقد تم الانتهاء من مرحلة التقييم الفني للعروض المقدمة عبر لجنة اختيار البيوت الإستشارية .

محمد الحويلة

■ منذ 2012 قامت الهيئة بشغل الشواغر الوظيفية لديها وتبلغ عددها حتى إعداد هذا الكتاب « 41 »

■ الهيئة قامت بعدة خطوات تنفيذية لحصر الأشخاص ذوي الإعاقة ووضع قواعد بيانات لهم

هل إبرامك العقود النفطية تم بعد أم قبل تعيينك في المجلس الأعلى؟

الطريجي للمحيلان : تقذف الناس بالحجر وبيتك من زجاج

استغرب رئيس لجنة حماية الأموال العامة النائب الدكتور عبد الله الطريجي استمرار الطعن والتشكيك في ما قامت به لجنته خلال تحقيقها في عقد صفقة الداو والذي انتهى إلى تقرير أحيل إلى النيابة العامة بتأييد نيابي وحكومي .

وأضاف في تصريح صحافي أن من بين هؤلاء المشككين من يحاول توفير حماية لقيادات نفطية فاشلة

كما أن هناك من يحاول تضليل الشعب الكويتي بمعلومات غير صحيحة حول تاريخ الصفقة ، و«الأرباح المزعومة» لشركة الداو وعلى راسهم عضو المجلس الأعلى للبترول السابق عبد الرحمن المحيلان ، الذي يصر على قذف الآخرين بالحجر رغم أن بيته من زجاج» .

وأشار الطريجي إلى سؤال من النائب السابق احمد السعدون إلى وزير النفط الأسبق في العام 2009 والذي تناول أسماء شخصيات لها مصالح تجارية وتضارب مصالح في القطاع النفطي

مضيفا « متى كانت استقالة المحيلان من عضوية المجلس الأعلى للبترول ، هل بعد ام قبل هذا السؤال»؟ ووجه الطريجي تساؤلات عدة إلى المحيلان ،ومنها ..هل العقود التي ابرمتها مع المؤسسات والشركات النفطية تمت قبل ام بعد تعيينك عضوا في المجلس الأعلى للبترول ؟ وإن كنا نرى ان المحيلان وضع نفسه محل شبهات واضحة وصريحة في كلتا الحالتين . وتساءل ..كيف يفسر المحيلان نفسه إبرام مؤسسة البترول عقدا برقم «BQ 557 EMO 6» في سبتمبر 2006 حول دراسة التاثيرات البيئية لعمليات الحفر على الآبار النفطية الجديدة بين كوالميتاس للاستشارات والتدريب من قبل العضو المنتدب للتدريب والتطوير الوظيفي «بعد اكتشاف صلة المحيلان مباشرة في هذه الشركة»؟مشيرا إلى ان مؤسسة البترول اكدت في جوابها على السعدون بأن للمحيلان الذي انتهت عضويته في مجلس البترول من 2009/10/31 صلة مباشرة بشركة كوالميتاس ، كما تبين من الموقع الإلكتروني لسوق الأوراق المالية أن المحيلان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة التعليمية القابضة ممثلا عن مجموعة وثيقة القابضة التي تمتلك7.62 في المئة من إجمالي اسهم المجموعة التعليمية القابضة ، وتمتلك هذه المجموعة شركة التنمية القابضة التي بدورها تمتلك « كوالميتاس» والتي كان لها علاقة تعليمية في قطاع التدريب والتطوير الوظيفي .

وقال « إن كان توقيع العقود قبل تعيينه فكيف يقبل هذا المنصب ؟وإن كانت العقود بعد التعيين فكيف يقبل المحيلان على نفسه الحصول على عقود خلال عضويته في المجلس الأعلى للبترول ؟ وأضاف إن المحيلان والشعب الكويتي يعلمان أن وزراء وقياديين وأعضاء مجالس إدارات وغير ذلك من المناصب تمت في بعض الأحيان في غفلة من الزمن بسبب العلاقات الشخصية والمحسوبية ، وهو ما يفسر الفشل وسوء الإدارة الذي عانت منه البلاد سنوات طويلة وما زالت تعاني . وأشار الطريجي إلى ما قام به عبد الرحمن المحيلان أخيرا.